

(١١٧٦) وعنه (ع) أنه سُئِلَ عن المُكَاتِبِ يُشْتَرَطُ عَلَيْهِ أَنْ لَا يَتَزَوَّجَ إِلَّا بِإِذْنِ الَّذِي كَاتَبَهُ حَتَّى يُوَدَّى مَكَاتِبَتَهُ ، قَالَ : يَلْزَمُهُ ذَلِكَ إِذَا اشْتَرَطَ عَلَيْهِ ، فَإِنْ نَكَحَ فَنِكَاحُهُ فَاسِدٌ مُرَدُّدٌ ، إِلَّا أَنْ يَعْتِقَ فَيَمْضِيَ عَلَى نِكَاحِهِ ^(١) .

(١١٧٧) وعن علي (ع) أنه رُفِعَ إِلَيْهِ مَكَاتِبٌ شَرَطَ عَلَيْهِ مَوَالِيَهُ فِي كِتَابَتِهِ أَنْ مِيرَاثَهُ لَهُمْ إِنْ عَتَقَ ، فَأَبْطَلَ شَرْطَهُمْ ، وَقَالَ : شَرَطَ اللَّهُ قَبْلَ شَرْطِهِمْ .

(١١٧٨) وعن أبي جعفر وأبي عبد الله (ع) أَنَّهُمَا قَالَا : إِذَا اشْتَرَطَ عَلَى الْمَكَاتِبِ أَنَّهُ إِنْ ^(٢) عَجَزَ رُدُّ فِي الرَّقِّ ، فَحُكْمُهُ حُكْمُ الْمَمْلُوكِ فِي كُلِّ شَيْءٍ ، خِلَا مَا يُمْلِكُهُ ، فَإِنَّهُ لَهُ يُوَدَّى مِنْهُ نَجُومُهُ ، فَإِذَا أُعْتِقَ كَانَ مَا بَقِيَ فِي يَدَيْهِ لَهُ ، وَلَهُ أَنْ يَشْتَرِيَ وَيَبِيعَ . فَإِنْ وَقَعَ عَلَيْهِ دَيْنٌ فِي مَكَاتِبَتِهِ فِي تِجَارَتِهِ ثُمَّ عَجَزَ فَإِنْ ^(٣) عَلَى مَوْلَاهُ أَنْ يُوَدَّى عَنْهُ ، لِأَنَّهُ عَبْدُهُ يُوَدَّى مَا عَلَيْهِ ، وَلَا يَرِثُ وَلَا يورث ، وَلَهُ مَا لِلْمَمْلُوكِينَ وَعَلَيْهِ مَا هُوَ عَلَيْهِمْ ، وَلَا يَجُوزُ لَهُ عَتَقُ وَلَا هَبَةٌ وَلَا نِكَاحٌ وَلَا حَجٌّ إِلَّا بِإِذْنِ مَوَالِيهِ حَتَّى يُوَدَّى جَمِيعُ مَا عَلَيْهِ . وَإِنْ لَمْ يَشْتَرَطْ عَلَيْهِ أَنَّهُ إِنْ عَجَزَ رُدُّ فِي الرَّقِّ وَكُتِبَ عَلَى نَجُومٍ مَعْلُومَةٍ ، فَإِنْ الْعَتَقَ يَجْرِي فِيهِ ^(٤) مَعَ أَوَّلِ نَجْمٍ يُوَدِّيهِ ، فَيَعْتِقُ مِنْهُ بِقَدَرِ مَا آدَى ، وَيَرْقُ مِنْهُ بِقَدَرِ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ . وَيَكُونُ كَذَلِكَ حَالُهُ فِي جَمِيعِ الْأَسْبَابِ مِنَ الْمَوَارِيثِ وَالْحُدُودِ وَالْعَتَقِ وَالْهَبَاتِ وَالْجَنَايَاتِ وَجَمِيعِ مَا يَنْجَزُ فِيهِ . فَيَجُوزُ مِنْ ذَلِكَ لَهُ بِقَدَرِ مَا عَتَقَ مِنْهُ ، وَيَبْطُلُ مَا سِوَى ذَلِكَ . وَالشَّرْطُ فِي الْعَجْزِ يَلْزَمُهُ عَلَى

(١) زيد د ، ط ، ع - في كتابته .

(٢) ي - إذا .

(٣) ع ، ي - كان .

(٤) ي - عليه .